مركز الإحصاء والتنافسية
Statistics and Competitiveness Center
حكومة عجمان
Government of Ajman

دليل جودة السجلات الإدارية

إصدار مايو 2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز الإحصاء والتنافسية

حكومة عجمان - الإمارات العربية المتحدة @ 2020

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب من قبل أي شخص أو شركة أو جهة بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتغرافي والتسجيل على أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات و استرجاعها دون الحصول على موافقة مسبقة صادرة من مركز عجمان للإحصاء والتنافسية،

حكومة عجمان، دولة الإمارات العربية المتحدة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

مركز الإحصاء والتنافسية – حكومة عجمان

دليل جودة السجلات الإدارية

رقم الإصدار 1 مايو 2020

للتواصل وطلب البيانات الإحصائية يرجى التواصل:

مركز عجمان للإحصاء والتنافسية

البريد الإلكتروني: info.scc@ajman.ae

رقم الهاتف: +971 6 701 6770

الموقع الإلكتروني: scc.ajman.ae

ص.ب: 6556، عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

@sccajman

التعريف بمركز عجمان للإحصاء والتنافسية

تم إنشـــاء "مركز عجمان للاحصاء و التنافســـية " استناداً للمرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2017 .

ويعتبر المركز هو الجهة المختصة محلياً في إمارة عجمان والمصدر الرئيس والمرجع الوحيد فيها في الشؤون الإحصائية و التنافسية المنصوص عليها في هذا المرسوم.

يهدف المركز إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تنظيم وتطوير العمل الإحصائي بما يحقق مصالح الدولة والإمارة.
2. بناء نظام إحصائي محلي متكامل.
3. رفع القدرة التنافسية للإمارة في مختلف القطاعات.
4. المســـاهمة فـــي تعزيـــز مكانـــة الإمـــارة فـــي تقاريـــر التنافســـية المحلية والعالمية.
5. دعـــم منظومـــة إتخـــاذ القـــرار فـــي الحكومـــة ببيانـــات ومعلومـــات دقيقة وحديثة.

الرؤية

بالمعرفة نعزز مستقبل عجمان.

الرسالة

الإرتقـــاء بالعمـــل الإحصائي والتنافســـي من خـــلال تطبيق أفضـــل الممارســـات بإتباع المنهجيات العلمية الإحصائية والمعايير الموصى بها دولياً لتلبي إحتياجات مستخدمي البيانات ومتخذى القرار في الإمارة.

القيم

الجودة / الحيادية / الإحترافية / الموثوقية / الإبداع والابتكار / السرية / الشفافية

الفهرس

المقدمة.....5

أهمية السجلات الإدارية للعمل ا لإحصائي.....6

أهداف الدليل 8

معايير الجودة الخاصة بإعداد السجلات الإدارية.....9

أولاً: المعيار الأول الإطار التنظيمي و التشغيلي في مجال إدارة البيانات 9

1.1حوكمة الإطار التنظيمي لإدارة البيانات.....9

2.1 تطوير الإطار التشغيلي لإدارة البيانات 10

ثانياً: المعيار الثاني (توفر البيانات وإتاحتها).....10

1.2 الربط بمنصة البيانات الإلكترونية: 11

2.2 إتاحة البيانات.....13

ثالثاً: المعيار الثالث جودة البيانات.....12

1.3 سلامة المنهجية.....12

2.3 ضمان ملائمة البيانات.....13

3.3 الدقة والموثوقية.....14

4.3الإتساق والقابلية للمقارنة.....14

5.3 الحداثة والوقتية.....15

نموذج التقييم الذاتي للسجلات الإدارية للجهات الحكومية والجهات المستقلة.....18

نموذج التقييم الذاتي للسجلات الإدارية 19

المراجع.....31

المقدمة

تعتبر السجلات الإدارية واحدة من أهم المصادر الاساسية للبيانات الإحصائية ، وأن الإستخدام الفعال لهذه السجلات الإدارية يتطلب تطبيق نظام للسجلات الإحصائية متوافق مع المنهجيات والمعايير الدولية.

إن إتساق أنظمة التسجيل والسجلات الإدارية مع مبادئ التبويب المعيارية في التصنيفات الإحصائية التي يعتمدها مركز عجمان للإحصاء والتنافسية يعني الإستفادة القصوى من هذه الأنظمة والسجلات بما يخدم جمع البيانات الإحصائية ومن ثم تقديمها للمعنيين من متخذي القرار والباحثين والمستخدمين بشكل عام بما يخدم أغراضهم المتعددة.

وعند تطبيق مفهوم الجودة الشاملة للعمل الإحصائي لابد من وضع مجموعة من المعايير تساعد في تأسيس منظومة متكاملة لضبط جودة السجلات الإدارية للجهات المختلفة, وذلك بما يضمن استمرارية تدفق البيانات السجلية وديمومتها, وكفاية وشمولية وحداثة البيانات السجلية لإعداد الإحصاءات الرسمية.

ومن هذا المنطلق يقوم مركز عجمان للإحصاء والتنافسية بإعداد دليل جودة السجلات الإحصائية ليكون مرجعاً رئيسياً لباقي الجهات المنتجة للبيانات على مستوى الإمارة في عمل السجلات الإدارية والإحصائية.

وسيكون دليل جودة السجلات الإدارية عوناً للجهات الحكومية من أجل تقييم الواقع الحالي للسجلات الإدارية وذلك وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة على أن يتم تحديث الدليل وتغيير معاييره الاساسية والفرعية والمتطلبات في السنوات القادمة بناءاً على الوضع الذي سوف ستصله السجلات الإدارية في الدوائر الحكومية مستقبلاً.

أهمية السجلات الإدارية للعمل ا لإحصائي

السجلات الإدارية والمعروفة أيضًا بأسم إدارة السجلات والمعلومات، هي عملية تنظيمية لإدارة المعلومات في إدارة أو مؤسسة حكومية أو غير حكومية طوال دورة حياتها. والسجل عبارة عن مستند رسمي يستخدم لكتابة وتسجيل النشاطات أو المشاكل أو الأعمال أو الأشخاص أو غير ذلك ليكون بمثابة المرجع الرسمي للمتابعة أو الإثبات. وفي غالبية الإدارات إن لم يكن جميعها، تمت ترجمة أو عكس هذه السجلات في قواعد بيانات إلكترونية تسهل من عمليات إستدعاءها والإستفادة منها في عمليات المتابعة أو اية إجراءات لاحقة.

يمكن للسجلات الإدارية أن تشمل العديد من الأنظمة التي تغطي مختلف النشاطات, وعن طريق التحليل الآني للبيانات في هذه السجلات يمكن للمرء تحديد وحل المشاكل التي تؤثر على حالات إستخدام الأعمال المختلفة، وضبط وتحسين آداء الأفراد والمجموعات والمؤسسة بشكل عام. وكذلك توفر السجلات الإدارية إمكانية إستخراج التقارير التجميعية والتلخيصية التي تستخدم في متابعة وتقييم وتحسين أداء المؤسسات والإستخدام الأمثل للموارد، وفي ربط الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات متعددة. وبالتالي فإن السجلات الإدارية تعتبر أداة من أدوات ضبط الجودة في عمل المؤسسات، واستخراج المعلومات الآتية التي تساعد متخذ القرار، إضافة إلى التقارير الدورية التي ترصد التغير الزماني. وعليه، فإن إدماج نظام لضبط الجودة الإحصائية للبيانات السجلية ومراقبتها يعتبر مكون أساسي في منهجية إستخدام السجلات الإدارية كأحد المصادر الأساسية للإحصاءات الرسمية الذي يعتمد المفاهيم والتعاريف المعيارية التي تعتبر الأساس لضبط الجودة.

ويراعي هذا الدليل التوافق مع أطر الجودة الإحصائية المعتمدة في المنظمات الدولية المعنية بالعمل الإحصائي مثل شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. كما تمت الإستفادة من الممارسات الدولية في مجال الجودة الإحصائية، بالإضافة لذلك فقد تم مراعاة توافق المعايير الواردة في هذا الدليل مع المعايير والأطر الوطنية الخاصة بالجودة الإحصائية المستخدمة في الدولة.

ويقدم هذا الدليل مجموعة معايير أساسية وإجراءات لضمان الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية في إمارة عجمان، وذلك للمساهمة في الإرتقاء بجودة البيانات المستخرجة من السجلات وتعزيز دورها الإيجابي في دعم إتخاذ القرارات السليمة المبنية على الحقائق والأرقام الدقيقة. كما ويعتبر هذا الدليل بداية لتأسيس منظومة شاملة للجودة الإحصائية لبيانات السجلات الإدارية والمؤشرات الإحصائية في إمارة عجمان لأجل تحقيق ما يلي:

1. إتساق وتناغم المفاهيم والتعاريف والتصانيف وإمكانية إجراء المقارنة الزمانية والمكانية مع الإمارات الأخرى
2. إستمرارية تدفق البيانات السجلية وشموليتها ودوريتها
3. إمكانيات التطوير والتحديث، والتعامل مع المستجدات والأمور الطارئة وتحديد الفجوات وكيفية التعامل معها.
4. سلامة البيانات وسريتها

وحسب المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن شعبة الإحصاء واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة فهي توصي بضرورة الإستفادة من البيانات التي توفرها السجلات الادارية والدراسات الإستقصائية للأغراض الإحصائية لما لها من مزايا متعددة. فهي تعد مصدراً أساسياً للإحصاءات الرسمية، وتتجلى أهميتها في استمرارية تدفق البيانات الأمر الذي يعظّم من قيمتها العلمية والعملية كأداة للمتابعة الدورية وقياس التطور والتقييم إضافة إلى فرص التحسين من حيث الجودة والإتاحة ومرونة التعامل الإلكتروني.

أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل بشكل أساسي إلى زيادة الثقة وتعزيز إستخدام بيانات السجل الإداري في منظومة العمل الإحصائي في إمارة عجمان. إضافة إلى زيادة الوعي ونشر ثقافة جودة البيانات السجلية ، وتفعيل العمل التشاركي بين مختلف الجهات التي تصدر المعلومات والبيانات ذات الطبيعة الإحصائية .

ويخدم هذا الدليل العمل السجلي والمعلوماتي في المؤسسات من خلال توفير حزمة متكاملة من التدخلات تشمل مكونات وآليات العمل السجلي والإحصائي. ويشمل ذلك:

1. تحسين وتوحيد الأدوات (بما فيها المفاهيم والتعاريف والتصانيف) بحيث تشكل مرجعية لإستخدامها في جميع الأنشطة لأجل ضمان الإتساق والمتابعة وإجراء المقارنة الزمانية والمكانية.
2. تقديم شرح تفصيلي للمتطلبات الخاصة بالمعايير بما في ذلك الإطار التنظيمي والتشغيلي في مجال إدارة البيانات وتوفر البيانات وإتاحتها لمستخدميها وجودة البيانات الإحصائية
3. تحسين مهارات العاملين بما يضمن الفهم الصحيح والادراك الواسع للجوانب الفنية والإجرائية من أجل سلامة ودقة المخرجات سواء كانت بشكل مؤشرات إحصائية أو جدأول أو أشكال بيانية أو ماشابه لتسهيل إتاحة المعلومات وتوفرها والإستفادة منها وتسخيرها بالشكل المناسب للمعنيين وبالتوقيت المناسب.

معايير الجودة الخاصة بإعداد السجلات الإدارية

يتحدد مدى الإستفادة من بيانات السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية بعدة عوامل منها تناغمها مع المعايير الإحصائية المتبعة في مركز الإحصاء والتنافسية في إمارة عجمان، وسهولة توفرها وإتاحتها ومستوى الدقة والشمول إضافة إلى دورية توفرها. ويمكن لهذه البيانات أن تصدر من الجهات المنتجة بشكل جدأول إحصائية حسب مواصفات وتصاميم مسبقة يتم الإتفاق عليها وإعتمادها بين الجهة ذات العلاقة ومركز عجمان للإحصاء والتنافسية. ولهذا الغرض قد تحتاج الجهات المعنية إلى الدعم الفني والتدريب على تجهيز وإستخراج الجدأول الإحصائية أو المؤشرات، من قبل المركز بإعتباره الجهة ذات الإختصاص.

وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية ، يقوم المركز بالتنسيق مع الجهات الحكومية والجهات المستقلة لتنفيذ إجراءات التقييم والمتطلبات المطبقة في إعداد السجلات الإدارية لدى هذه الجهات في الإمارة وذلك من أجل تطوير السجلات الإحصائية التي تدعم العمل الإحصائي الرسمي من خلال توفير إحصاءات ذات جودة عالية والتي تستخدم في رسم الخطط التنموية وإعداد السياسات والإستراتيجيات . وفي هذا الصدد نستعرض أهم معايير الجودة الخاصة بالسجلات الإدارية.

أولاً: المعيار الأول الإطار التنظيمي و التشغيلي في مجال إدارة البيانات

ويتكون هذا المعيار من معيارين فرعيين وهما كالتالي:

1.1 حوكمة الإطار التنظيمي لإدارة البيانات

ويتضمن تطبيق هذا المعيار ثلاث متطلبات أساسية وهي كالآتي:

- توفير وتطبيق نتائج قياس المعيار .
- تطوير كفاءات وقدرات فريق إدارة البيانات العاملين في مجال إدارة البيانات.
- توفير البنية التحتية التقنية اللازمة لإدارة البيانات و الموارد المطلوبة.

بعض المؤشرات أو الوثائق لقياس المعيار:

- ❖ عدد أو نسبة الموظفين العاملين في إدارة بيانات السجلات الإدارية ومؤهلاتهم العلمية والعملية.
- ❖ عدد الدورات التدريبية المنتظمة على منهجية وأساليب إعداد بيانات السجلات الإدارية وتطوير جودتها.

- ❖ المشاركة الفعالة في ورش العمل والدورات التدريبية التي يعقدها مركز عجمان للإحصاء والتنافسية لتنمية وتطوير القدرات الإحصائية لدى العاملين على قواعد بيانات السجلات الإدارية في الجهات الحكومية المختلفة.
- ❖ عدد البرامج الحاسوبية والأنظمة الإلكترونية المتاحة لإدارة بيانات السجلات الإدارية خاصة تلك التي تتوافق مع أنظمة وبرامج مركز عجمان للإحصاء والتنافسية.

2.1 تطوير الإطار التشغيلي لإدارة البيانات

يتضمن المحور اثنين من المتطلبات وهي كالآتي:

- تصميم عمليات إدارة البيانات و التي تشمل (التصميم و الجمع و المعالجة و الإتاحة) مع وجود تطبيق لنتائج قياس المؤشر.
- وجود قوانين و أنظمة لحماية البيانات.

بعض المؤشرات أو الوثائق لقياس المعيار:

- ❖ تحديد آليات وخطوات العمل الاحصائي تتضمن جمع البيانات وإعداد الجدأول وقواعد التدقيق.
- ❖ وجود وثيقة أو نموذج توثق اجراءات ادارة البيانات تشمل جمع البيانات السجلية ومعالجتها وتصميمها وتوفرها بشكل منتظم دوريا.
- ❖ توفر قانون أو قرار رسمي لحماية البيانات ويحدد مسؤولية الجهة عن جمع البيانات المرتبطة بعملها.

ثانياً: المعيار الثاني (توفر البيانات و إتاحتها)

يقيس هذا المعيار مدى توفر وإتاحة الحصول على الإحصاءات والبيانات الوصفية للمستخدمين بشكل ملائم يمكنهم من الوصول إليها بيسر وسهولة ويمكن فهمها بشكل جيد، وبما يضمن تحقيقها لأكبر قدر ممكن من الفائدة المرجوة وبأقل كلفة ووقت.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

1. توثيق البيانات الوصفية وفقا لمعايير نظم البيانات الوصفية المعتمدة بحيث يتم فيها الربط بين الإحصاءات والمؤشرات وبياناتها الوصفية.

2. إتاحة البيانات الوصفية لضمان وضوح الإحصاءات المنتجة لكافة المستخدمين.

3. وجود إجراءات محددة لنشر الإحصاءات باستخدام التكنولوجيا الحديثة وإتاحة المجال لاستخراج الجدأول الملائمة لاحتياجات المستخدمين.

4. سهولة الاطلاع على البيانات من قبل المستخدمين عن طريق تنوع وسائل الإعلام والإتصال.

ويتكون المعيار الرئيسي (توفر البيانات وإتاحتها) من معيارين فرعين هما:

1.2 الربط بمنصة البيانات الإلكترونية:

يتضمن المعيار ثلاث متطلبات وهي كالأتي:

- ملاءمة البيانات لتلبية كافة الاحتياجات مثل الذكاء الإصطناعي و المعاملات الرقمية(مكانية-إفرادية-معاملات- تجميعية)
- توفير وتطبيق نتائج قياس المعيار
- توفر الربط الإلكتروني مع مركز عجمان للإحصاء والتنافسية.

بعض المؤشرات أو الوثائق لقياس المعيار:

- ❖ عدد الجهات الحكومية والجهات المستقلة المشمولة في عملية الربط الإلكتروني.
- ❖ نموذج تقييم لمعرفة ملائمة البيانات وتلبية الاحتياجات
- ❖ عدد المتغيرات والمعلومات المشمولة بالربط
- ❖ تقييم الربط الإلكتروني للجهة المعنية مع المركز.

2.2 إتاحة البيانات

- ❖ يتضمن المعيار ثلاث متطلبات وهي كالأتي:
- ❖ توفير البيانات الإحصائية حسب تصنيفها وإحتياجات المستخدمين
- ❖ توفر نتائج قياس معيار مدى توفر البيانات وإتاحتها
- ❖ إستخدام النماذج المعتمدة لتوفير البيانات.

بعض المؤشرات أو الوثائق لقياس المعيار:

- ❖ وجود نماذج لطلب البيانات وتوفرها
- ❖ قياس مدى تحقيق بيانات السجلات الإدارية لمتطلبات مركز الإحصاء والتنافسية في إمارة عجمان .
- ❖ استخدام نماذج لقياس مستوى رضا المستخدمين عن الوصول للبيانات والإحصاءات المنتجة من حيث مستوى التفصيل وآلية الحصول على البيانات في الوقت المناسب.

ثالثاً: المعيار الثالث جودة البيانات

يقيس المعيار الثالث مدى توفر وتطبيق مستويات الدقة والجودة في البيانات الإحصائية التى توفرها الدوائر الحكومية في إمارة عجمان ويتكون المعيار الرئيسي من خمس معايير فرعية من أجل قياس مستوى جودة البيانات المنتجة.

ويتكون المعيار الثالث من خمس معايير فرعية كالتالي:

- سلامة المنهجية
- ضمان ملائمة البيانات
- الدقة والموثوقية
- الإتساق والقابلية على المقارنة
- الحداثة والوقتية.

وفيما يلي شرح كل معيار من المعايير الفرعية بالتفصيل :

1.3 سلامة المنهجية

يعني أن تكون المنهجية المستخدمة في تنفيذ العمليات الإحصائية منهجية سليمة تشمل إستخدام الطرق والأساليب والتصانيف والتعاريف والأدلة والمتطلبات العملية المتعارف عليها فنيا وعلميا من أجل توفير بيانات ذات جودة عالية .

وهذا يتطلب إعداد الإحصاءات وفقا لمنهجيات وإجراءات إحصائية مناسبة تتوافق مع المعايير الدولية ووفق أفضل الممارسات المعمول بها دولياً.

يتضمن المعيار أربع متطلبات وهي كالأتي:

- وجود منهجيات وإجراءات سليمة ومنتظمة لتدقيق وفحص البيانات المصدرية والمخرجات الإحصائية.
- توافق المفاهيم أو التعاريف أو المصطلحات الإحصائية المستخدمة عند الجهة مع المعايير المتعارف عليها .
- إعداد بيانات السجلات الإدارية لتكون ملائمة للأغراض الإحصائية ومراجعتها بصورة دورية.
- توفير نتائج قياس مدى تطبيق المنهجيات والمعايير والتصانيف والمفاهيم الإحصائية .

بعض المؤشرات أو الوثائق لقياس المعيار:

- ❖ قياس نسبة المعلومات المحققة لمتطلبات مركز الإحصاء والتنافسية في إمارة عجمان .
- ❖ قياس نسبة المعلومات المستوفاة عن قواعد السجلات الإدارية .
- ❖ إعداد وثيقة تتضمن منهجية واضحة لكيفية إعداد السجلات الإدارية وإدارتها، وطريقة جمع البيانات وإجراءات العمل وآليات التحديث وغيرها.
- ❖ توفر نموذج لمعرفة مدى تطابق أو إختلاف المفاهيم والمصطلحات والتصانيف المستخدمة لدى الجهة مع الأدلة والتصانيف المحلية والعالمية.

2.3 ضمان ملائمة البيانات

يقيس هذا المعيار مدى تلبية إحتياجات ومتطلبات المستخدمين الحاليين والمحتملين، ومدى ملائمة وتوافق منهجيات ومفاهيم وتصانيف جمع البيانات مع إحتياجات المستخدمين ومتطلباتهم.

يتضمن المعيار أربع متطلبات وهي كالأتي:

- تحديد المستخدمين الحاليين والمحتملين.
- تحديد أولويات مستخدمي البيانات وفهم طبيعة متطلباتهم وإحتياجاتهم من البيانات الإحصائية.
- توفير وتطبيق نتائج قياس مؤشر ضمان ملائمة البيانات .

بعض المؤشرات أو الوثائق لقياس المعيار:

- ❖ قياس مدى توافق نماذج جمع البيانات المستخدمة في الجهة مع متطلبات الجهات المستخدمة للبيانات المصنفة حسب طبيعة إستخدامهم للبيانات .
- ❖ عدد مستخدمي البيانات الحالين والمتوقعين.
- ❖ قياس نسبة الرضا عن البيانات و الإحصاءات المنتجة من قبل الجهة

3.3 الدقة والموثوقية

هذا المعيار يقيس كفاءة ودقة البيانات وقابليتها على إعداد إحصاءات دقيقة وموثوقة بحيث تكون قادرة على وصف الظواهر المختلفة بشكل صحيح بحيث تكون الإحصاءات المحسوبة قريبة مع القيمة الحقيقية لهذه الظاهرة.

يتضمن المعيار ست متطلبات وهي كالاتي:

- وجود منهجيات وإجراءات سليمة ومنتظمة لتدقيق السجلات الإدارية من أجل التاكد من الثقة بالبيانات..
- إجراء الجهة الفحص والتدقيق المنتظم والدوري لدقة البيانات.
- تطبق الجهة كافة معايير وإجراءات الجودة ودقة البيانات الإحصائية بصورة منتظمة.
- فحص وتدقيق البيانات السجلية بشكل دوري ومنتظم لاكتشاف الأخطاء الواردة في البيانات ومعالجتها وتوثيقها بشكل جيد.
- توفير وتطبيق نتائج قياس مؤشرات الجودة الخاصة بهذا المعيار
- توثيق إجراءات نتائج الفحص والتدقيق والتقييم للبيانات ومناقشتها دوريا من أجل تحسين وتطوير مستوى دقة البيانات.

بعض المؤشرات أو الوثائق لقياس المعيار:

❖ وجود تقرير تحليلي يوثق و يصف الحالات الواردة ويحدد مستويات قبول الأخطاء(مثلاً عدد و نسب حالات التكرار غير الصحيحة أو القيم المفقودة و غيرها من الأخطاء الواردة)

❖ تحديد وتدقيق الأخطاء مع وجود البرامج والأنظمة التي تحوي قواعد أو ضوابط تدقيق البيانات.

❖ توفر نموذج لتدقيق ومعالجة الاخطاء السجلية وفحصها بشكل دوري ومنتظم

4.3 الإتساق والقابلية للمقارنة

يعتبر الإتساق والترابط المنطقي أحد أهم معايير الجودة النوعية في البيانات الإحصائية وهذا المعيار يقيس مدى الإتساق والتوافق في البيانات التي يتم جمعها وبين إصدار ونشر إحصاءات متسقة فيما بينها

بحيث يمكن مقارنتها مع بعضها من خلال إستخدام معايير ومفاهيم وتصانيف موحدة بحيث تكون قابلة للمقارنة، وتمكن من مقارنة وربط قواعد البيانات .

يتضمن المعيار أربع متطلبات وهي كالأتي:

- إتساق البيانات الإحصائية أو إمكانية مطابقتها عبر فترة زمنية مناسبة.
- وجود وثيقة تبين مدى الإختلاف في التغطية والمفاهيم والتصانيف الإحصائية المستخدمة لتحقيق التطابق في المفاهيم والتصانيف المستخدمة..
- توفر إجراءات كافية للتحقق من إتساق البيانات الإحصاءات من خلال مطابقة المتغيرات والمؤشرات والجدأول المنتجة ضمن الجهة نفسها.
- توفير وتطبيق نتائج قياس مؤشر إتساق البيانات الإحصائية.

بعض المؤشرات أو الوثائق لقياس المعيار:

- ❖ حساب نسبة التوافق في المفاهيم والتصنيفات و المعايير الإحصائية بين الجهة و الجهات ذات العلاقة.
- ❖ فحص و تقييم إتساق الإحصاءات المشتقة من قاعدة البيانات السجلية الناتجة من الربط الإلكتروني بين الجهات.

5.3 الحداثة والوقتية

يقيس المعيار مدى حداثة الإحصاءات وإصدارها بوقتية مناسبة ودون تأخير من أجل ضمان حداثة البيانات وإتاحتها للمستخدمين بصورة دورية وفقا للجدول الزمني المتفق عليه مسبقاً مع المستخدمين، وتعني حداثة البيانات بالمدة الزمنية بين الفترة المرجعية للمؤشر وتاريخ نشره،و يتضمن المعيار اربع متطلبات وهي كالأتي:

- تحديد توقيتات زمنية مناسبة لإتاحة الإحصاءات للمستخدمين ومركز الإحصاء والتنافسية بصورة منتظمة.

- إعداد جدول زمني يوضح تواريخ إتاحة وتوفر البيانات السجلية مع وجود آلية متابعة مستمرة لضمان توفير البيانات.
- إطلاع المستخدمين عن أية تأخيرات محتملة لتزويدهم بالبيانات مع توضيح السبب والتواريخ الجديدة، على ألا يتجأوز مواعيد حرجة ومهمة للنشر.
- توفير وتطبيق نتائج قياس مستوى حداثة البيانات ومدى الإلتزام بها.

بعض المؤشرات أو الوثائق لقياس المعيار:

❖ وجود جدول زمني متفق عليه بين الجهة والمستخدمين أو مركز عجمان للإحصاء والتنافسية يوضح تواريخ إتاحة وتوفر البيانات بحيث يتوافق مع إحتياجات المركز.

❖ إعداد تقرير لمتوسط المدة الزمنية المستغرقة لتوفير البيانات للمستخدمين و نسبة البيانات التي يتم تزويد المركز بها وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

إرشادات وتعليمات تقييم جودة السجلات الإدارية للجهات الحكومية:

بهدف التعرف على تطبيق المعايير والمتطلبات في مجال الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية من أجل ضمان التطور والتحسين المستمر للسجلات الإدارية يجب القيام بعملية تقييم دورية لهذه الجودة بهدف التعرف على أهم نقاط القوة وتعزيزها والتعرف على فرص التحسين الممكنة وتطويرها، وترتكز عملية تقييم الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية على مرحلتين هما:

1. المرحلة الأولى : عملية التقييم الذاتي الداخلي للجهة الحكومية، ويتم ذلك من خلال قيام الجهة الحكومية بالتقييم داخلياً من خلال تشكيل فريق من الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة في الجهة الحكومية من أجل تقييم متطلبات معايير الجودة الإحصائية ومقارنتها مع معايير ومتطلبات الجودة الواردة في الدليل، وتحديد نقاط القوة وكذلك معرفة نقاط الضعف وفرص التحسين. وهذا سيساعد الجهة في وضع خطة معالجة لتطوير الجودة. وفي حال تعذر الجهة في فهم المتطلبات الاساسية لتطبيق معايير الجودة يمكنها طلب المساعدة الفنية من مركز الإحصاء في عملية التقييم الذاتي للجودة .
2. المرحلة الثانية ، عملية التقييم الخارجي: ويتم ذلك من خلال قيام مركز الإحصاء والتنافسية في عجمان بعملية تقييم إجراءات العمل المرتبطة بالجودة الإحصائية بالمقارنة مع أطر ومعايير الجودة الإحصائية المعتمدة.

ويعتمد هذا التقييم على النقاط التالية:

- المتابعة والإطلاع على نموذج التقييم الذاتي الذي قامت الجهة بإستيفاء بياناته.
- مراجعة متطلبات الجودة الإحصائية المطبقة في السجلات الإدارية في الجهة الحكومية ومقارنتها مع معايير الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية المعتمدة وفقاً لنموذج التقييم .
- زيارة الجهة الحكومية والإجتماع مع الفريق المشكل بالجهة وذلك من أجل مراجعة نموذج التقييم الذاتي والإستفسار من بعض النقاط الواردة في النموذج.
- إعداد التقييم النهائي وكتابة تقرير الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية.

نموذج التقييم الذاتي للسجلات الإدارية للجهات الحكومية والجهات المستقلة

يتضمن النموذج قائمة بالمتطلبات الاساسية التي من شأنها الإرتقاء بمستوى الإلتزام بمعايير النضج الإحصائي للجهات الحكومية حسب معايير مؤشر النضج الإحصائي والتي تتضمن الإطار التنظيمي والتشغيلي وتوفر البيانات وإتاحتها وجودة البيانات الإحصائية وسيتم تقييم كل المتطلبات من قبل الجهة الحكومية وذلك من خلال تشكيل فريق ذو العلاقة بتحديد مستوى تطبيق المتطلبات وفقاً لما يلي :

- تطبيق تام : ويمثل أن الجهة قامت بتطبيق المتطلبات الوارد ة في النموذج بشكل كاملاً .
- تطبيق جزئي : ويمثل أن الجهة بدأت فعلا بتطبيق المتطلبات وهناك خطوات أنجزت لكل عملية التطبيق ولكنها لم تكتمل . أو قد تعني أن الجهة قامت بتطبيق المتطلبات لكن ليست بالكيفية التي وردت ضمن المتطلبات المعيارية .
- غير مطبق : في حال أن الجهات لم تقم بتطبيق الإجراء نهائياً .
- توضيح / شرح / دليل : يعني ذلك ذكر بعض الأدلة أو أسماء بعض الوثائق التي تدل على تطبيق الإجراء ، أما في حال التطبيق الجزئي وعدم التطبيق يتم توضيح أسباب عدم التطبيق التام ، وفي حال أن المعيار أو الإجراء المقترح لا ينطبق على حالة و وضع الجهة ستم ذكر التوضيح أو الأسباب لذلك .
- يبين النموذج في حال أن الجهة تقوم بإجراءات جودة أخرى غير التي ذكرت ضمن النموذج أو ذكر هذه الإجراءات في نهاية كل معيار رئيسي في النموذج.
- يجب أن تقوم الجهة بقياس مجموعة مؤشرات لقياس آدائها ضمن كل معيار رئيسي، وذلك من خلال توفير مؤشرات القياس الواردة في الدليل في نهاية كل معيار، كما يجب على الجهة حساب مؤشرات إضافية أخرى تكون ملائمة للقياس في كل معيار رئيسي.
- في حال أن الجهة لم تستطع فهم بعض المعايير أو المتطلبات أو قياس المؤشرات في هذه الحالة يمكن للجهة التنسيق مع مركز الإحصاء للمساعدة سواء كان في فهم المعايير أو المتطلبات أو حساب المؤشرات المذكورة أعلاه.

نموذج التقييم الذاتي للسجلات الإدارية

1. الإطار التنظيمي و التشغيلي للجهة في مجال إدارة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستويات التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام (1)
الإطار التنظيمي و التشغيلي للجهة في مجال إدارة البيانات	1.1 حوكمة الإطار التنظيمي لإدارة البيانات	توفير وتطبيق نتائج قياس المعيار	لا تقوم الجهة باحتساب المؤشر ولم تطبقه	يوجد لدى الجهة نتائج المؤشر ولكن التطبيق بشكل جزئي	تقوم الجهة باحتساب المؤشر وتقوم بتطبيق نتائجه .
		تطوير كفاءات وقدرات فريق إدارة البيانات العاملين في مجال إدارة البيانات	لا تقوم الجهة بتحديد كفاءة و قدرات العاملين في مجال إدارة البيانات	قامت الجهة بتحديد كفاءة العاملين في مجال إدارة البيانات	قامت الجهة بتطوير كفاءة وقدرات فريق العمل وتم إعداد خطط التدريب
		توفير البنية التحتية التقنية اللازمة لإدارة البيانات والموارد المطلوبة	لا تتوفر لدى الجهة البنية التحتية في مجال إدارة البيانات	لا تتوفر لدى الجهة البنية التحتية لإدارة البيانات .و لكن تتوفر خطة شاملة للتطوير	تتوفر البنية التحتية التقنية اللازمة لإدارة البيانات و الموارد المطلوبة للجهة.
	2.1 تطوير الإطار التشغيلي لإدارة البيانات	تصميم عمليات إدارة البيانات والتي تشمل (التصميم والجمع و المعالجة و الإتاحة .) مع توفير وتطبيق نتائج قياس المعيار	لا توجد لدى الجهة أي ممارسات لعمليات إدارة البيانات ولا يوجد إحتساب للمؤشر	قامت الجهة بتوثيق عمليات إدارة البيانات و تم تطبيقها على مستوى البيانات الرئيسية للجهة فقط ولم تحسب المؤشر	صممت الجهة أنظمة متكاملة لإدارة البيانات والتي تشمل جمع البيانات ومعالجتها وتوفرها.وتقوم بإحتساب المؤشر وتطبيقه
		وجود قوانين وأنظمة لحماية البيانات	لا توجد لدى الجهة تشريعات أو قوانين، أو سياسيات، أو أنظمة لحماية البيانات	توجد لدى الجهة تشريعات(قوانين، سياسات، تعليمات) و أنظمة ولكن غير متكاملة.	طبقت الجهة تشريعات و أنظمة متكاملة لحماية بياناتها و تم تطويرها بالتوافق مع إحتياجات الجهة

2. توفر البيانات وإتاحتها

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستويات التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام (1)
تدفق البيانات و إتاحتها	1.2 الربط بمنصة البيانات الإلكترونية	ملاءمة البيانات لتلبية كافة الإحتياجات مثل الذكاء الإصطناعي و المعاملات الرقمية(مكانية- فردية- معاملات- تجميعية).	عدم قيام الجهة بتوفير البيانات لتلبية الإحتياجات مثل الذكاء الإصطناعي والمعاملات الفردية.	تقوم الجهة بتوفير البيانات لتلبية الإحتياجات ولكن لا توجد أدلة موثقة بذلك.	تقوم الجهة بتوفير البيانات دوريا لتلبية الإحتياجات المطلوبة وتقوم بتحديثها أولا بأول.
		توفير وتطبيق نتائج قياس المعيار	لا تتوفر لدى الجهة نتائج قياس المعيار	تقوم الجهة بقياس المعيار ولكن لا يوجد تطبيق	تتوفر لدى الجهة نتائج قياس المعيار وتقوم بتطبيقه
		الربط الإلكتروني مع مركز عجمان للإحصاء والتنافسية	لا يوجد ربط إلكتروني من قبل الجهة مع مركز الإحصاء والتنافسية	جاري العمل من قبل الجهة بتوفير الأجهزة اللازمة للربط مع المركز ولكن غير مكتمل الربط.	قامت الجهة بتوفير كافة الأجهزة و البرامج و الأنظمة الإلكترونية للربط مع المركز
	2.2 إتاحة البيانات	توفير البيانات الإحصائية حسب تصنيفها وإحتياجات المستخدمين-	الجهة لا توفر البيانات الإحصائية حسب تصنيفها .	تقوم الجهة بتوفير بعض المجموعات من البيانات المطلوبة	تقوم الجهة بتوفير كافة مجموعات البيانات المطلوبة وفقاً لتصنيف البيانات وإحتياجات المستخدمين.
		توفير وتطبيق نتائج قياس معيار مدى توفر البيانات وإتاحتها	لا تتوفر لدى الجهة نتائج قياس معيار مدى توفر البيانات	تقوم الجهة بقياس المعيار ولكن لا يوجد تطبيق	تقوم الجهة بقياس وتطبيق نتائج مؤشر توفر البيانات
		إستخدام النماذج المعتمدة لتوفير البيانات	لا تقوم الجهة بإستخدام النماذج لتوفير البيانات المطلوبة.	تقوم الجهة باستخدام معظم نماذج البيانات الإحصائية وبشكل منتظم وفقاً للجدول الزمني المعتمد	تقوم الجهة باستخدام كافة نماذج مركز الإحصاء والتنافسية لتوفير البيانات بشكل منتظم وفقاً للجدول الزمني المعتمد

3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام(1)
جودة البيانات	1.3 سلامة المنهجية	وجود منهجيات وإجراءات سليمة ومنتظمة لتدقيق وفحص البيانات المصدرية والمخرجات الإحصائية	لا يوجد لدى الجهة منهجية وإجراءات واضحة في فحص البيانات السجلية.	توجد لدى الجهة منهجية وإجراءات جزئية في فحص وتدقيق السجلات الإدارية والمخرجات الإحصائية	يوجد للجهة منهجية وإجراءات واضحة حول فحص وتدقيق البيانات السجلية والمخرجات الإحصائية
		توافق المفاهيم أو التعاريف أو المصطلحات الإحصائية المستخدمة عند الجهة مع المعايير الإحصائية المتعارف علها .	لا توجد لدى الجهة وثيقة عن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة	يوجد نقص لدى الجهة في توفير المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة والمتوافقة مع المعايير الإحصائية	توجد وثيقة متكاملة عن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة والمتوافقة مع المعايير الإحصائية.

تابع نموذج 3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام(1)
		إعداد بيانات السجلات الإدارية لتكون ملائمة للأغراض الإحصائية ومراجعتها بصورة دورية	لا يوجد لدى الجهة منهجية واضحة لإعداد السجلات الإدارية وإدارتها	تقوم الجهة بإعداد منهجية جزئية لبيانات السجلات الإدارية ومراجعتها بشكل دوري.	يوجد للجهة منهجية واضحة حول كيفية إعداد السجلات الإدارية ومراجعتها بصورة دورية.
		توفير وتطبيق نتائج قياس مدى تطبيق المنهجيات والمعايير والتصانيف والمفاهيم الإحصائية	لم تتوفر لدى الجهة نتائج وتطبيق قياس المؤشر عن سلامة المنهجية	يوجد لدى الجهة وثيقة أو إجراءات جزئية لقياس سلامة المنهجية ولكن لا يوجد تطبيق	يوجد لدى الجهة تطبيق ونتائج قياس مؤشر سلامة المنهجية

تابع نموذج 3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام(1)
	2.3 ضمان ملائمة البيانات	تحديد المستخدمين الحاليين والمحتملين	لا يوجد لدى الجهة تحديد واضح للمستخدمين الحالين والمحتملين للبيانات السجلية	يوجد لدى الجهة معرفة جزئية لمستخدمي البيانات السجلية و لكن لا توجد وثيقة واضحة تحدد متطلبات البيانات السجلية	توجد لدى الجهة وثيقة واضحة لمتطلبات المستخدمين الحالين والمحتملين من البيانات السجلية
		تحديد أولويات مستخدمي البيانات وفهم طبيعة متطلباتهم وإحتياجاتهم من البيانات الإحصائية..	لا تلبي الجهة إحتياجات المستخدمين وفهم إحتياجهم	تلبي الجهة جزءا من إحتياجات ومتطلبات مستخدمي البيانات الإحصائية	البيانات السجلية في الجهة تلبي كافة إحتياجات المستخدمين وتعمل على ضمان إستمرارية وتلبية الإحتياجات والمتطلبات
		توفير وتطبيق نتائج قياس مؤشر ضمان ملائمة البيانات	لا توجد لدى الجهة تطبيق ولا نتائج قياس مؤشر ضمان ملائمة البيانات	توجد لدى الجهة نتائج قياس مؤشر ضمان ملائمة البيانات ولكن لا يوجد التطبيق.	توجد لدى الجهة تطبيق ونتائج قياس مؤشر ضمان ملائمة البيانات

تابع نموذج 3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام (1)
جودة البيانات	3.3 الدقة والموثوقية	وجود منهجيات وإجراءات سليمة ومنتظمة لتدقيق السجلات الإدارية من أجل التاكد من الثقة بالبيانات	لا يتوفر لدى الجهة منهجيات وإجراءات سليمة ومنتظمة لتدقيق بيانات السجلات الإدارية,	يتوفر لدى الجهة جزءا من المنهجيات والإجراءات المنتظمة وتقوم بفحص وتدقيق الأخطاء	وجود منهجيات وإجرءات لدى الجهة لفحص وتدقيق البيانات السجلية، وتتوفر آليات للتاكد من الثقة بالبيانات
		إجراء الجهة الفحص والتدقيق المنتظم والدوري لدقة البيانات.	لا تتوفر لدى الجهة إجراءات الفحص والتدقيق المنتظم والدوري للبيانات	تقوم الجهة باجرءات الفحص والتدقيق المنتظم والدوري ولكن لا يوجد توثيق لها.	تقوم الجهة بإجراء الفحص والتدقيق المنتظم والدوري للبيانات ويتوفر توثيق لها.

تابع نموذج 3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام(1)
		تطبق الجهة كافة معايير وإجراءات الجودة ودقة البيانات الإحصائية بصورة منتظمة.	لا تتوفر لدى الجهة الإجراءات والمعايير اللازمة لتقييم دقة البيانات الإحصائية.	تتوفر لدى الجهة الإجراءات والمعايير اللازمة لتقييم دقة البيانات الإحصائية ولكن لم تلتزم بها.	تتوفر لدى الجهة الإجراءات والمعايير اللازمة لتقييم دقة البيانات الإحصائية و تلتزم بها.
		فحص وتدقيق البيانات السجلية بشكل دوري ومنتظم لاكتشاف الأخطاء الواردة في البيانات ومعالجتها وتوثيقها بشكل جيد.	لا توجد لدى الجهة آليات لمتابعة الأخطاء وتدقيقها.	توجد لدى الجهة آلية فحص وتدقيق البيانات ولكن لا يوجد توثيق لها.	توجد لدى الجهة آلية فحص وتدقيق البيانات ومتابعة الأخطاء معالجتها بشكل منتظم و يوجد توثيق لها.

تابع نموذج 3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام(1)
		توفير وتطبيق نتائج قياس مؤشرات الجودة الخاصة بهذا المعيار	لا يتوفر لدى الجهة مؤشرات لقياس الجودة	تتوفر لدى الجهة جزءا من مؤشرات الجودة لقياس الأخطاء ولكن لم يتم تطبيقه	تتوفر لدى الجهة مؤشرات لقياس الجودة لمعالجة الأخطاء ويوجد تطبيق لها
		توثيق إجراءات نتائج الفحص والتدقيق والتقييم للبيانات ومناقشتها دوريا من أجل تحسين وتطوير مستوى دقة البيانات.	لا يتوفر لدى الجهة توثيق إجراءات ونتائج الفحص و التدقيق و التقييم للبيانات .	تقوم الجهة بتوثيق جزءا من إجراءات ونتائج الفحص والتدقيق والتقييم للبيانات دوريا	يتوفر لدى الجهة توثيق إجراءات و نتائج الفحص والتدقيق والتقييم للبيانات ويتم مناقشتها دوريا من أجل التطوير والتحسين.

تابع نموذج 3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام (1)
	4.3 الإتساق والقابلية للمقارنة	إتساق البيانات الإحصائية أو إمكانية مطابقتها عبر فترة زمنية مناسبة.	لا تقوم الجهة بمقارنة البيانات الإحصائية ومطابقتها عبر فترة زمنية مناسبة.	تقوم الجهة بمقارنة البيانات الإحصائية ومطابقتها و لكن لا يوجد توثيق.	تقوم الجهة بمقارنة البيانات الإحصائية و مطابقتها عبر فترة زمنية مناسبة و يوجد توثيق لها.
		وجود وثيقة تبين مدى الاختلاف في التغطية والمفاهيم والتصانيف الإحصائية المستخدمة لتحقيق التطابق في المفاهيم والتصانيف المستخدمة.	لا تتوفر لدى الجهة وثيقة تبين مدى الإختلاف والمفاهيم والتصانيف الإحصائية .	تتوفر لدى الجهة وثيقة جزئية لقياس مدى الإختلاف في التغطية بالمفاهيم والتصانيف الإحصائية المستخدمة ولكن لا يوجد توثيق .	توجد لدى الجهة وثيقة تبين مدى الإختلاف في التغطية والمفاهيم و التصانيف الإحصائية المستخدمة لتحقيق التطابق في المفاهيم والتصانيف المستخدمة..

تابع نموذج 3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام(1)
		توفر إجراءات كافية للتحقق من إتساق البيانات الإحصاءات من خلال مطابقة المتغيرات والمؤشرات والجدأول المنتجة ضمن الجهة نفسها.	لا تتوفر لدى الجهة إجراءات للتحقق من مقارنة البيانات ومطابقة المتغيرات والمؤشرات المنتجة	توفر لدى الجهة إجراءات للتحقق من مقارنة البيانات ومطابقة المتغيرات والمؤشرات ولكن لا يوجد توثيق لها.	تتوفر لدى الجهة إجراءات كافية للتحقق من مقارنة البيانات ومطابقة المتغيرات والمؤشرات ويوجد توثيق لها.
		توفير و تطبيق نتائج قياس مؤشر إتساق البيانات الإحصائية.	لا توفر الجهة نتائج قياس المؤشر ولم يتم تطبيق النتائج	تقوم الجهة بقياس المؤشر ولكن لم تطبيق نتائجه	تقوم الجهة بقياس المؤشر ويتم تطبيق النتائج
	5.3 الحداثة و الوقتية	تحديد توقيتات زمنية مناسبة لإتاحة الإحصاءات للمستخدمين و مركز الإحصاء والتنافسية بصورة منتظمة	لا يوجد لدى الجهة توقيتات زمنية لإتاحة البيانات.	تقوم الجهة بتحديد التوقيتات الزمنية لتوفير البيانات ولكنها غير موثقة.	تقوم الجهة بتحديد التوقيتات الزمنية لتوفير البيانات بما يتوافق مع المعايير الإحصائية الدولية.

تابع نموذج 3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام (1)
		إعداد جدول زمني يوضح تواريخ إتاحة وتوفر البيانات السجلية مع وجود آلية متابعة مستمرة لضمان توفير البيانات	لا يوجد لدى الجهة جدول زمني يوضح توفر البيانات السجلية . ضمن الفترة الزمنية المتفق عليها.	يوجد لدى الجهة جدول زمني يوضح توفر البيانات،ولكن لا توجد آلية المتابعة لضمان توفير البيانات ضمن التوقيتات الزمنية المتفق عليها.	يوجد لدى الجهة جدول زمني يوضح توفر البيانات، مع وجود آلية متابعة مستمرة لضمان توفير البيانات في التوقيتات الزمنية المتفق عليها.

تابع نموذج 3. جودة البيانات

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	المتطلبات	مستوى التطبيق		
			غير مطبق (0)	مطبق بشكل جزئي (0.5)	مطبق بشكل تام(1)
		إطلاع المستخدمين عن أية تأخيرات محتملة لتزويدهم بالبيانات مع توضيح السبب والتواريخ الجديدة، على ألا يتجأوز مواعيد حرجة و مهمة للنشر.	عدم قيام الجهة بإعلام المستخدمين عن التأخيرات المحتملة لتزويدهم بالبيانات .	تقوم الجهة بإطلاع المستخدمين عن التأخيرات المحتملة لتزويدهم بالبيانات ولكن في وقت متأخر..	تقوم الجهة بإطلاع المستخدمين التأخيرات المحتملة لتزويدهم بالبيانات مع توضيح الأسباب والمواعيد الجديدة، على ألا يتجأوز مواعيد حرجة ومهمة للنشر.
		توفير وتطبيق نتائج قياس مستوى حداثة البيانات ومدى الإلتزام بها.	لا تتوفر لدى الجهة قياسات لمؤشر حداثة البيانات ولا يوجد تطبيق للنتائج.	تتوفر لدى الجهة قياسات لمستوى حداثة البيانات ولكنها غير موثقة و غير مطبقة.	تتوفر لدى الجهة قياسات لمستوى حداثة البيانات ومدى الإلتزام بتوفير البيانات ضمن التوقيتات المحددة مسبقا و يوجد تطبيق لها

المراجع

1. معايير الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية – سلسلة الأدلة المعيارية – إصدار رقم 9 - الهيئة الإتحادية للإحصاء والتنافسية – الإمارات العربية المتحدة.
2. إطار تقييم جودة البيانات لأغراض إحصاءات ميزان المدفوعات – صندوق النقد الدولي – إدارة الإحصاءات (2003).
3. دليل معايير وإجراءات ضمان الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية – أدلة المنهجية والجودة – إصدار رقم 3 – مركز أبوظبي للإحصاء (2014).
4. تقرير هيئة الإحصاء الكندية عن الأطر الوطنية لضمان الجودة - الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2010).
5. إطار جودة البيانات الإحصائية – أدلة المنهجية والجودة – دليل رقم 5 – مركز أبوظبي للإحصاء .
6. الإطار الوطني لجودة البيانات الإحصائية – سلسلة الأدلة المعيارية – إطار رقم 18 (2017) – الهيئة الإتحادية للإحصاء والتنافسية.

.